



# العامل الحر

مجلة دورية تصدر عن الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين - العدد (9) - سبتمبر 2022م

## 20

عاماً لإصدار قانون  
النقابات العمالية



تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين  
Founding Bahrain Free Labour Unions Federation

إصدار قانون النقابات العمالية  
Legislation workers trade union law

## 10

أعوام من الانجازات  
المتواصلة



للإتحاد الحر لنقابات عمال البحرين  
BAHRAIN LABOUR UNION FREE FEDERATION



يتقدم الاتحاد الحر  
لنقابات عمال البحرين  
بالتهنئة الخالصة  
لجميع العمال المكرمين  
في حفل يوم العمال  
العالمي وشكره الجزيل  
لجميع الجهات المشاركة  
في تنظيم الحفل



يعقوب يوسف  
الرئيس التنفيذي للاتحاد  
لنقابات البحرين

## نفر بإنجازات المجلس التنفيذي

يصادف صدور هذا العدد الجديد من مجلة العامل الحر عدد من المناسبات الهامة في تاريخ الحركة العمالية البحرينية، منها مرور عشر سنوات على تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين والذكري العشرين لصدور قانون النقابات العمالية، والاحتفال بيوم العامل وتكريم العمال البحرينيين المجدين.

ونظراً لتداخل المناسبات مع بعضها البعض وارتباط كل منها بالأخرى فتبدأ من التاريخ الفارق للعمال والعمل النقابي في البحرين حيث صدر المرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٢م بشأن النقابات العمالية بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢م الذي مثل نقطة انطلاق ومرحلة فاصلة وفارقة في تاريخ الحركة العمالية في البحرين وأصبح العمل النقابي واقعاً بحكم القانون وفي عام ٢٠٠٦م صدر القانون رقم ٤٩ الذي عدل بعض مواد قانون النقابات العمالية وسمح بتعددية النقابات والاتحادات النقابية. إلا أن الحركة النقابية ظلت رهينة الضوئية والطائفية والمصالح السياسية حتى صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١م الذي فتح المجال واسعاً أمام التعددية النقابية والذي أثمر عن تشكيل اتحاد عمالي جديد تحت مسمى الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.

ومنذ تأسيس الاتحاد الحر في العام ٢٠١٢ وهو مستمر في الدفاع عن الطبقة العاملة البحرينية بل في كل مكان في أنحاء العالم بعد أصبح جزء مهم في الحركة العمالية العالمية، وساهم الاتحاد الحر عبر منهجه المتزن في توحيد الجهود واستثمار الأجواء التي هيأها المشروع الإصلاحي في توفير الحرية النقابية بعيداً عن الاستغلال السياسي والحزبي، ونجح في تحقيق الكثير من الإنجازات غير المسبوقة في تاريخ الحركة النقابية والعمالية في البحرين على جميع الأصعدة المحلية والعربية والدولية وأنطلق بالعمل النقابي البحريني إلى نطاق أوسع، وحرره من قيود السياسة والطائفية، وعبر به إلى شاطئ المهنية ولقد نجح الاتحاد الحر محلياً من خلال منهج الحوار والتعقل في مواجهة الكثير من التحديات وحل الكثير من الأزمات والمشكلات التي لم تحل بالتصعيد والتأزيم فحافظ على حقوق العمال وحمى عجلة الإنتاج وساهم في زيادة التنمية، وانتقلت العلاقة بين الإدارة والنقابة إلى علاقة تعاون وتسيق بدلاً من التشابك والتناحر.

كما نجح الاتحاد خارجياً في تبوأ العديد من المناصب الهامة في الكثير من المنظمات العمالية الرسمية عربياً ودولياً وذلك بفضل الثقة التي حازتها مملكة البحرين لما تتمتع به من حريات نقابية وسمعة عمالية طيبة بفضل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم والدعم اللامحدود للاتحاد من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم ومساندة الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه، وبفضل هذا ومجهودات قيادات الاتحاد الحر أصبح لمملكة البحرين حضوراً كبيراً وصوتاً مسموعاً ومكاناً متقدماً مستحقاً في جميع المحافل والمنتديات والمؤتمرات والمنظمات العمالية العربية والدولية.

ولعل من بين الأعمال التي حرص عليها الاتحاد الحر منذ تأسيسه وحتى الآن هو الاحتفال سنوياً بيوم العمال العالمي لتكريم العمال البحرينيين المجدين ونستذكر إنجازات وإسهامات الطبقة العاملة في البناء والنهضة في مملكتنا الغالية ومن المصادفة السعيدة أن يتزامن يوم العمال هذا العام مع مرور عشرة أعوام على تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، وهي سنوات حافلة بالإنجازات بفضل الله عز وجل ودعم القيادة الحكيمة وجهود قيادات وأعضاء المجلس التنفيذي.

إن البحرين وقيادتها الحكيمة لا تنس أبداً جموع العمال الذين ضربوا أروع المثل في التضحية والتجدي والمثابرة وبذلوا مجهودات فائقة من أجل أن تظل عجلة الإنتاج تعمل دون توقف، وهو ما ساهم في تنمية وازدهار مملكتنا الحبيبة فتحية شكر وتقدير لهم على ما قدموا لعملمهم ووطنهم، وكل عام وعمال البحرين والعالم بكل خير.

16 كلمات أعضاء المجلس التنفيذي  
بمناسبة الذكرى العاشرة  
لتأسيس الاتحاد الحر

38 قانون النقابات العمالية

20 لقاء جلالة الملك المعظم..  
لحظات لا تنسى

21 لقاء مع سمو رئيس الوزراء طيب  
الله ثراه



مجلة دورية  
تصدر عن الاتحاد الحر لنقابات  
عمال البحرين

رئيس المجلس التنفيذي  
يعقوب يوسف

الإشراف العام  
أسامة سلمان

رئيس التحرير  
عبدالله المعراج

+973 1722 6522

+973 1722 6522

P.O.Box: 32806, Bahrain

bflufbf.media@gmail.com

@bflufbfh



42



44



21



22



20



40

40 أنشطة وفعاليات الاتحاد  
حملة الحر لفصل الصيف

42 حملة الحر لمكافحة سرطان الثدي

43 مشاركات الاتحاد الخارجية

39 ملتقى المرأة العربية العاملة

30 أخبار المؤتمر التأسيسي بالصحف

34 موجز تاريخ الحركة النقابية في  
البحرين.. واقعها وآفاقها

5 كلمة وزير العمل بمناسبة الذكرى  
العاشرة لتأسيس الاتحاد  
الحر

14 كلمات رؤساء النقابات بمناسبة  
الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد  
الحر



# كلمة

## سعادة السيد جميل بن محمد علي حميدان

### بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين ومرور ٢٠ عاماً على إصدار قانون النقابات العمالية

بدايةً يطيب لي أن أتقدم إلى الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بالتهنئة بمناسبة مرور عشر سنوات منذ تأسيس الاتحاد، وكذلك مرور عشرين عاماً على إصدار قانون النقابات العمالية في مملكة البحرين والذي يعد أحد القوانين المتطورة على مستوى العالم العربي.

لاشك أن التجربة النقابية التي تحظى بدعم من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، ومساندة من الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، تعد تجربة متميزة ومثمرة حافلة بالعطاء وتجسد العلاقة السليمة والصحيحة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، واستطاعت هذه التجربة أن ترتقي إلى مستويات متقدمة بفضل تراكم الخبرات لدى القيادات والقواعد النقابية مما جعل منها تجربة تمتاز بنضج العلاقة بين أطراف العمل، وباتت تؤتي أكلها خاصة في مواجهة تحديات سوق العمل، واستقرار الوظائف ومعدلات الإنتاج، فقد كان للاتحادات والمنظمات النقابية دوراً كبيراً في إنجاح الحوار الاجتماعي، والمحافظة على المكتسبات العمالية المتحققة وكذلك إرساء علاقة متميزة بين أصحاب العمل والعمال.

إن هذه التجربة التي أنهت عقدها الثاني تسير بخطى واثقة نحو ممارسة نقابية احترافية ليس فقط على مستوى العلاقات العمالية وإنما أيضاً المشاركة الفعالة في بلورة مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير بيئة العمل بما يعزز من مستويات النمو في القطاعات المختلفة.

ولاشك بأن الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين قد شكل قيمة مضافة للعمل النقابي في مملكة البحرين، في ظل التعددية النقابية المعمول بها، وقد ظهر جلياً في مواقف الاتحاد الحر تجاه القضايا العمالية وكذلك في نشر الوعي بثقافة العمل النقابي، إضافة إلى مشاركته في المحافل العربية والدولية وبراظه لجهود مملكة البحرين في تعزيز بيئة العمل الآمنة والمستقرة، فضلاً عن دوره المتميز في دعم الحوار الاجتماعي والدفاع عن مصالح العمال والمنشآت على حد سواء في تجربة ثرية ناتجة عن العلاقة المهنية بين الاتحاد ومجالس إدارات المنشآت مما عزز روح التعاون وانشاء أجواء الثقة في مواقع العمل.

وفي الختام أعرب عن خالص تمنياتي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين وللحركة النقابية والعمالية بالتوفيق في تحقيق المزيد من المنجزات العمالية، والاستمرار في التعاون البناء والمثمر بين أطراف الإنتاج، وكل عام وعمال البحرين بألف خير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سعادة السيد جميل بن محمد علي حميدان  
وزير العمل



والعمل الإنتاجي،،،، تكريماً لدور القطاع الخاص،،،، في تعزيز حالة الإستقرار في المجتمع وتنشيط دورة الحركة الإقتصادية.

وختاماً،،،،

إلى أبناء الوطن العاملين والمجددين،،،، الذين نحتفي بتميزهم وعطائهم الدائم لهذا الوطن،،،، أؤكد لكم جميعاً،،،، أن غرفة تجارة وصناعة البحرين وبالتعاون مع شركائها تولي جل اهتمامها لكل ما من شأنه حماية مكتسباتكم وحقوقكم لتحقيق الحياة الكريمة لكم ولكافة أبناء المجتمع.

وكل عام وأنتم بخير وفي عطاء متواصل ومستمر

سمير عبدالله ناس

رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

## كلمة

### رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين



إنه ليسرني،،،، في هذه الاحتفالية الكريمة،،،، أن أتوجه بتحية تقدير واعتزاز،،،، إلى إخواني العمال في عيدهم العالمي،،،، على جهودهم المضنية ( المتميزة ) على طريق العمل والإنتاج،،،، كركيزة أساسية من ركائز التنمية،،،، لبناء حاضر ومستقبل البحرين،،،،

أخواني العمال،،،،

إن احتفالكم اليوم بعيدكم العالمي،،،، فرصة طيبة أجدد فيها،،،، أنا وكامل مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين،،،، ومعنا،،،، أصحاب الأعمال والقطاع الخاص،،،، مشاعر الفخر،،،، بما وصلت إليه من مستوي مواكبة للمتغيرات المتسارعة في أساليب العمل والإنتاج،،،، دفعتنا للتغلب على التحديات لمواصلة البناء والتقدم والعطاء،،،، بفضل صلابتكم وعزيمتكم القوية،،،، نحو تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني،،،، من خلال بذل المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج وتحسين جودته.

دعوني أن أستغل هذه الفرصة الطيبة،،،، للتأكيد على الدور الذي يلعبه الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين،،،، من تعاون وتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة فيما يتعلق بالقضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك وأن اهتئ به حلول الذكرى العاشرة على تأسيسه،،،، حيث أثبت منذ يومه الأول،،،، جدارته في الدفاع عن مصالح البحرين،،،، على الصعيد الخارجي والداخلي،،،، وعزز سبل التعاون والتنسيق مع الاتحادات العمالية العربية والدولية،،،، للتعريف بالإنجازات والنجاحات التي تحققت في البحرين،،،، بما يعود بالمنفعة على عمالها.

إن ما تحقق من مكتسبات وإنجازات،،،، على كافة الأصعدة ومختلف المجالات،،،، يؤكد لنا سلامة المسيرة التنموية الشاملة لحضرة عاهل البلاد المعظم الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه،،،، والذي نقف إلى جلالته اليوم ممتنين على إصدار قانون النقابات العمالية في ذكراه العشرين،،،، بما ساهم في تقدم الحركة الاقتصادية والتنموية في البلاد من خلال تنظيم المؤسسات النقابية وإعطائها الأدوات الحقيقية للدفاع عن مصالح العمال .

نحتفي اليوم،،،، بتكريم نخبة من عمالنا العاملين في المنشآت والقطاعات المختلفة،،،، والذين يمثلون نموذجاً لمن اجتهد وأنتج،،،، وأتقن وأجاد،،،، ونؤكد على اهتمامنا بقضايا التمكين للمواطن،،،، كأولوية في التوظيف واعتباره الخيار الأول،،،، بما يدعم رؤية البحرين ٢٠٣٠،،،، وبما ينعكس على زيادة الإنتاجية،،،، ومستوى جودة العمل،،،، وإننا نؤكد تمسكنا في شركائنا ومؤسساتنا،،،، على استقطاب الأيدي العاملة الوطنية،،،، والإستمرار في تدريبهم لرفع قدراتهم العلمية والعملية،،،، بما يتوافق ومتطلبات كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي



## كلمة

### الرئيس التنفيذي لشركة نفط البحرين (بابكو)

بمناسبة احتفال الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بالذكرى العاشرة لتأسيسه، نتقدم بالتهنئة لرئيس ومجلس إدارة الاتحاد وجميع النقابات المنضوية تحت مظلته، ولا شك بأنها مناسبة نستذكر من خلالها مدى الجهود الحثيثة التي بذلها جميع الأعضاء المؤسسين لهذا الصرح العمالي الوطني المستقل.

لقد نجح الاتحاد في الالتزام بمعايير العمل النقابي وأخلاقياته، وعمل على توحيد الجهود والمواقف لصالح جميع أطراف الإنتاج، وساهم بكل مهنية في الدفاع عن مصالح عمال البحرين وقضاياهم العادلة في العديد من المناسبات، كما سعى الاتحاد جاهداً من أجل تعزيز المكاسب المستحقة لهذه الفئة الغالية إلى جانب العمل الدؤوب على رفع مستواهم المهني والنقابي وتحقيق الاستقرار الوظيفي.

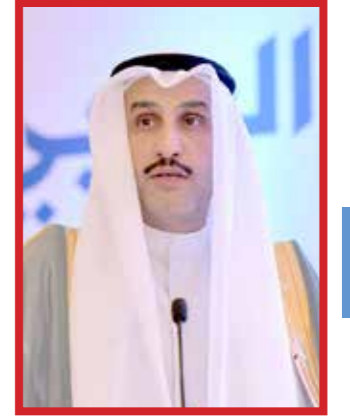
وعلاوة على النجاح الباهر الذي حققه الاتحاد في الداخل، فلا يمكن إغفال دوره المؤثر في مشاركاته المتوالية في المحافل الخارجية حيث تمكن بكل كفاءة من تمثيل عمال البحرين في الاجتماعات والمؤتمرات العربية والدولية، وقدم التوصيات والاقتراحات التي من شأنها توفير الحياة الكريمة والاستقرار المعيشي لفئة العمال.

لا شك بأن ١١ عاماً هي فترة قصيرة جداً عندما تتم مقارنتها بما نجح الاتحاد في تحقيقه حتى الآن، ولكن بطبيعة الحال فإن الآمال والتطلعات تبقى أكبر مما تحقق، والأمل معقود على كوادرات الاتحاد الحر للمضي قدماً في الاستغلال الأمثل للحريات النقابية والعمالية التي يضمنها العهد الزاهر لسيدى جلالة الملك المعظم، حفظه الله ورعاه، ومواصلة السعي الجاد لترسيخ أركان هذا الصرح النقابي لإحداث المزيد من التأثير الإيجابي المأمول في النشاط العمالي سواء في داخل المملكة أو خارجها.

ولا شك بأننا في شركة نفط البحرين «بابكو» سنواصل تقديم كل الدعم الممكن لعمالنا والنقابات التي تمثلهم، وسنواصل السعي لتأمين بيئة عمل صحية ومحفزة تضمن توافق جميع أطراف الإنتاج، وسندعم العمل النقابي ونشجعه إيماناً منا بأهميته في خدمة عمالنا الذين نعتبرهم المحرك الرئيسي لعملياتنا المستدامة.

عبدالرحمن جواهري

الرئيس التنفيذي لشركة نفط البحرين (بابكو)



## كلمة

### المدير العام لمنظمة العمل العربية

يسعدني أن أقدم بإسمي شخصياً وباسم منظمة العمل العربية بأطرافها الثلاثة، بخالص التهنئة لرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، بمناسبة الإحتفاء بمرور عشرة سنوات على تأسيسه.

مثل الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، قفزة نوعية في سماء العمل النقابي البحريني الحر، فاستطعتم أن تجمعوا تحت ظلالكم أحلام العمال وتطلعاتهم، واستطاع اتحادكم ان يحقق لجميع عمال البحرين دون تمييز أو تفرقة تطلعات وطموحات العمال ونجح بالفعل في معالجة الكثير من الملفات والقضايا من خلال والتوافق بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

متمنين لكم المزيد من التقدم والازدهار بقيادة النقابي الأخ يعقوب يوسف محمد والزملاء أعضاء المجلس، لتحقيق آمال وطموحات الطبقة العاملة في مملكة البحرين.

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية



## كلمة

### كلمة رئيس شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات ( جيبيك )

يطيب لنا وبمناسبة احتفالات الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بذكرى تأسيسه، أن نتقدم إلى رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس إدارته وكافة النقابات المنضوية تحت لوائه، بأطيب التهاني والتبريكات بالذكرى العاشرة لانطلاق الاتحاد.

قد تكون السنوات التي مضت من عمر الاتحاد قصيرة في عمر الزمن، ولكن لا يمكن بالطبع تجاهل حجم النجاح الهائل الذي تمكن الاتحاد الحر من تحقيقه حتى الآن، ليس على الصعيد المحلي فقط، ولكن كذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث شهد هذا العام اختيار رئيس الاتحاد الحر ليشغل منصب نائب رئيس المجلس الرئاسي للاتحاد العالمي للنقابات «WFTU» وذلك في أعقاب الانتخابات التي جرت في مدينة «روما» الإيطالية، الأمر الذي يُعد تأكيداً عالمياً رفيع المستوى على تميز الاتحاد في خدمة العمل النقابي.

لا شك لدينا بأن الاتحاد الحر قد أظهر الكثير من المهنية فيما يتعلق بالالتزام بمبادئ العمل النقابي ومعاييرها وتأكيد وقوفه ومساندته الدائمة إلى جانب العمال وقضاياهم العادلة، فكان خير من يمثلهم ويدافع عن مكتسباتهم المستحقة ويعمل دون كلل للإرتقاء بهذه الشريحة الهامة سعياً للحفاظ على استقرارها الوظيفي ورفع شأنها.

ونحن إذ نهنئ الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بهذه الذكرى العزيرة، لنستذكر معاً الدور المهم الذي قامت به نقابة عمال جيبيك في دعم هذه المؤسسة النقابية منذ الإعلان الأول لانطلاقته، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عراقة النقابة، وخبرتها الثرية في العمل النقابي.

تتعاظم الآمال المعقودة على الاتحاد الحر لتتواكب مع حجم النجاحات الكبيرة التي حققها خلال العقد الماضي، وبخاصة في ظل الدعم الكبير الذي تقدمه قيادة الوطن الرشيدة والحكومة الرشيدة للعمال والنقابات العمالية في المملكة لممارسة دورها بكل حرية وشفافية.

نُكرر التهنئة لكافة منتسبي الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، ونحن على ثقة تامة بأن العقد القادم سيشهد، بإذن الله تعالى المزيد من الإنجازات والنجاحات، مجددين بهذه المناسبة دعماً كاملاً للاتحاد وأهدافه العليا النبيلة التي تصب في مصلحة العمل والعمال والوطن.

ياسر عبدالرحيم العباسي

رئيس شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات ( جيبيك )



## كلمة

### الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

يطيب لي بإسمي وبأسم المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية، وباسم الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، أن أتوجه إليكم ومن خلالكم إلى قيادة اتحادكم الشقيق وكوادره ومنتسبيه، بأسمى آيات التهنئة والتبريك بمناسبة مرور عشرة سنوات على تأسيس اتحادكم المناضل، منوهاً بالدور الهام والمحوري لاتحادكم في خدمة الإخوة العمال في مملكة البحرين الشقيقة، ودوركم الفعال في خدمة العمال العرب وتبني قضاياهم من خلال نضالكم وتواجدكم المثمر والبناء في صفوف الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

وهنا أسجل بكل تقدير إسهاماتكم القيمة في رأب الصدع وتوحيد الصف والكلمة في سبيل الحفاظ على الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، بتاريخه النضالي الراسخ والمشرف... صرحاً موحداً وموحداً لكل العمال العرب، يتبنى قضاياهم وانشغالاتهم ويشكل المظلة التي نتفياً جميعاً ظلها في سبيل قضايانا الطبقية والوطنية والقومية.

ختاماً : أتمنى لاتحادكم الموقر وفي ذكرى تأسيسه العاشرة اضطراد التقدم والنجاح... ولبلدكم الشقيق وشعبه الطيب دوام الإستقرار والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال

في الجمهورية العربية السورية

والأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

جمال عبدالرزاق القادري



## بانوراما عن البحر



## كلمة

## الأمين العام للاتحاد الحر لنقابات البحرين



على قدر السعادة الكبيرة التي تغمرنا جميعاً في هذا اليوم الذي نحتفل فيه بمرور عشر سنوات على تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، إلا أنني ما زلت أذكر البدايات، حين كان هذا الاتحاد فكرة ولدت من رحم تحديات عصيبة واجهت البحرين أجمع.

ولازلت أتذكر يوم بدأنا في تجسيد هذه الفكرة والاجتماعات والاتصالات التي أجريت لكي نضع أول تصور لهيكل هذا الكيان، ولم نكن وقتها نتخيل أن يأتي يوماً بعد ١٠ سنوات فقط لنتحتفل بهذا القدر العظيم من التقدم والإنجاز.

نعم إن أحلامنا يومها كانت تتجاوز السحاب لكننا كنا نضع لها حدوداً ضمن واقع الأرض في تلك اللحظة، فكيف لاتحاد ولید أن يجد له حلفاء وأعضاء ومؤسسين، فقد بدأ بثلاثة نقابات عمالية فقط، إلا أننا اليوم نرى أكثر من ٦ أضعاف هذا الرقم، ونرى تمثيلاً محلياً ودولياً لم يكن في الحسبان.

ولم تحدث تلك الإنجازات في يوم وليلة، إلا أنها في عمر الكيانات الأخرى تعتبر معجزة، ولذلك فإن معجزة الاتحاد الحر هي في أعضائه المخلصين لوطنهم، وفي مؤسسيه الذين آمنوا بالفكرة وتمسكوا بتحقيقها، وواصلوا الليل بالنهار حتى أشرق عهد جديد من العمل النقابي الحر والوطني والقريب من العامل والبعيد عن استغلاله في تحقيق مصالح.

نذكر في هذه المناسبة المؤسسين العظماء وندعو جميع الأعضاء لأن يكونوا مثلهم أوفياء لوطنهم وعملهم وهذا ما نأمل في عمال اليوم والمستقبل لأن البحرين ثرية بكوادرها.

أسامة سلمان حسن

الأمين العام

الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين

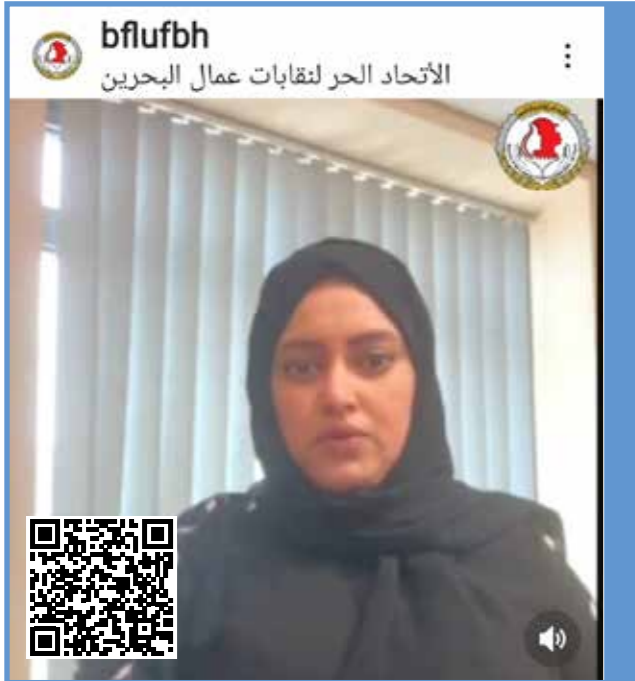
## عبروا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي



**الأستاذ محمد الرميثي**  
رئيس النقابة الوطنية لعمال طيران الخليج



**الأستاذ علي مرزوق**  
أمين سر نقابة عمال صلب



**الأستاذة هدى الذوادي**  
نائب رئيس نقابة العاملين في الإنشاءات والخدمات والصيانة



**الأستاذ غازي جمعة المهزع**  
نائب رئيس النقابة الحرة لعمال شركة مطار البحرين

## الاتحاد الحر.. تربع على خارطة العمل النقابي

مضى على تأسيس اتحادنا الحر فقط عقد من الزمن ، ولكن تربع على خارطة العمل النقابي بثبات وقوة واتخذ موقعا في الصدارة يفوق عمره الزمني، إنها الوطنية والإصرار والعزيمة التي يتحلى بها الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين ليحقق إنجازاً مميزاً ممثلاً في فوز رئيس الاتحاد السيد يعقوب يوسف محمد بمقعد عضوية مجلس إدارة منظمة العمل العربية وكذلك إنجاز بحريني غير مسبوق بانتخابه أيضا في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العالمي للنقابات نائبا للرئيس.

إنه العهد الاصلاحى الذي ارساه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم والذي أثمر عن وضع منهجية للعمل النقابي من خلال قانون العمل النقابي لسنة ٢٠٠٢م.

ليس بغريب على البحريني الحر أن يحتل مكانا جليا في مشاهد الحراك العمالي والعمل النقابي ، إنه الاصرار والتحدى والقفز بثبات نحو النجاح والوصول للغايات ، لانها سمة من سمات كل بحريني وطني أصيل.

لنا الفخر نحن نقابة التربويين البحرينية أن نكون أحد النقابات المنضوية تحت مظلة الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين ، وأن نشارك في تقديم تهنئة سامية إلى اتحادنا بمرور عشر سنوات من تأسيسه هي عشر سنوات من التطور والخبرة والمنافسة والوصول إلى الموقع المضيء الذي يستحقه.

صفية محمد شمسان

رئيسة نقابة التربويين البحرينية



## الاتحاد الحر.. وإنجازات غير مسبوقه على مختلف الأصعدة

منذ تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين والعمل النقابي العمالي يحقق الكثير من الإنجازات غير المسبوقة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ، وقد نجح المجلس التنفيذي للاتحاد الحر بقيادة السيد يعقوب يوسف محمد في الدفاع عن المصالح العامة للطبقة العاملة والحفاظ على حقوق ومكتسبات العمال في الكثير من الشركات والمؤسسات من خلال انتهاجه لمنهج الحوار والتوافق بين الإدارة والنقابة وتحقيق التوازن بين المصالح العام ومصالح العمال وهو ما جعله ممثلاً حقيقياً للعمال في البحرين.

ومن هنا فنحن في نقابة المصرفيين البحرينية نفخر بعد كل هذه الإنجازات أننا كنا أحد النقابات المؤسسة للاتحاد الحر حفظ الله البحرين ووفق عمالها إلى ما فيه خير البلاد والعباد.

نورة الفيحاني

رئيسة نقابة المصرفيين البحرينية



## كلمات أعضاء المجلس التنفيذي

العشر السنوات الماضية شهدت تحديات كثيرة لكنها امتزجت بنجاحات عظيمة لنا في الاتحاد الحر.. وها نحن اليوم نحتفل بهذه الإنجازات والنجاحات.. ونؤسس لمرحلة عمرية جديدة لهذه المؤسسة العمالية الجديرة بالثقة من جميع الأطراف... كل عام والاتحاد الحر بكل خير.



أحمد فقيهي عقيل  
نائب الرئيس لعلاقات العمل والشكاوى العمالية

نحتفل اليوم بمرور عشر سنوات من العمل النقابي المتميز لهذا الاتحاد الذي ولد في مرحلة محورية صعبة وهامة في تاريخ مملكة البحرين.. ولذلك فإن ما تحقق خلال تلك الفترة يؤكد على أن اتحادنا كان الممثل الحقيقي لعمال البحرين.. كل عام والاتحاد الحر بخير.



محمد يحيى مراد  
نائب الرئيس للصحة والسلامة المهنية

كل عام وعمال الحر بخير.. وكل عقد من الإنجازات يحقق مصالح العمال.. فها هو الاتحاد الحر يكمل عقده الأول ويترك فيه إنجازات عظيمة لا يستطيع أحد أن ينكرها ولا يمكن لأحد أن يحققها بهذا القدر الكبير.. وهذه الإنجازات حدثت بسواعد المخلصين من أبناء البحرين.. كل عام ونحن بخير.



عبدالله خليل بوعلاي  
نائب الرئيس لشئون الشباب العامل

نحتفل اليوم بعشر سنوات من إنجازات ملموسة لا ينكرها أحد فالاتحاد الحر استطاع أن يحقق في فترة وجيزة ما لم تحققه مؤسسات عريقة، ولم يكن ذلك إلا بإخلاص أعضائه وعماله وحبهم لوطنهم كل عام واتحادنا الحر بخير.



عبدالله جناحي  
نائب رئيس المجلس التنفيذي

كل عشر سنوات والاتحاد الحر بخير وتمنياتي لمزيد من النمو والتوسع.. والتمثيل الحقيقي لمملكتنا الغالية في المحافل الدولية لقد استطاع الاتحاد الحر أن يكون ممثلاً حقيقياً للعمال بالتنسيق مع الحكومة وأصحاب العمل، ولذلك استطاع أن ينجح ويصل لما وصل إليه من نجاح.



باسم سيادي  
الأمين العام المساعد

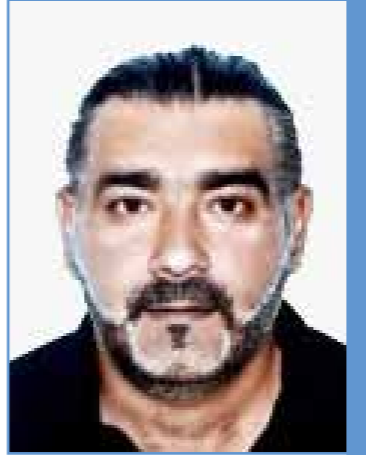
اليوم يمر عقد من الزمن على الاتحاد الحر... ونشهد فيه مؤسسة يراها العالم العمالي بأنها العضو الفاعل في المجتمع الدولي والممثل الحقيقي لعمال البحرين.. وبعد عشر سنوات نقول كل عشر سنوات ونحن ومملكتنا وعمالنا بخير..



ندى ناجي علي  
نائب الرئيس للتشريع والدراسات

تشرفت بأن أكون ضمن نخبة من المخلصين لهذا الوطن وعماله وهو المجلس التنفيذي للاتحاد الحر.. ويزداد الفخر والاعتزاز اليوم باحتفالنا بمرور عشر سنوات على تأسيس هذا الصرح العمالي العظيم.. وأنا بين أعضائه.. فللعمال تحية وتهنئة.. وللزملاء مزيداً من العمل والمثابرة.. وكل عام وأنتم بخير.

علاء حسن  
نائب الرئيس للشؤون المالية



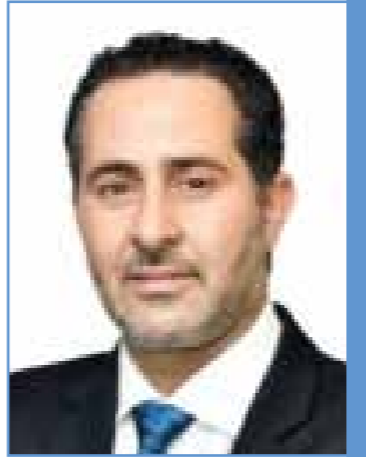
نهني أنفسنا بما تحققت في هذه المؤسسة العظيمة على مدار عشر سنوات.. بذلنا فيها جهوداً تشاركية أثمرت عن نتائج غير مسبوقه في العمل النقابي يستطيع الجميع أن يلمسها دون الحديث عنها.. ولذلك فإن الاتحاد الحر بعد عشر سنوات يتحدث عن نفسه بما حققه.. فلنا ولأعضائه وعمال كل التهنئة والشكر.

بسيم الذواوي  
نائب الرئيس للتنظيم الداخلي



في عشر سنوات من العمل المخلص لمملكة البحرين.. أجد نفسي عازماً على مواصلة هذه الرسالة الإنسانية والمهمة الوطنية بمزيد من الحب والتقاني وخدمة الوطن والمواطن.. وأفخر بأني أعمل مع مخلصين من أعضاء الاتحاد الحر وأتوجه بالتهنئة لزملائي ولنفسي ولكل العمال بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.

أيمن سلمان حسن  
نائب الرئيس للعلاقات العربية والدولية



لقد كانت السنوات العشر الماضية مليئةً بالتحديات والعمل الشاق في هذا الاتحاد.. وشهدنا خلالها العديد من النجاحات والإنجازات التي ساعدتنا على مواصلة العمل الجاد والمخلص والتابع من حب مملكتنا الغالية... ونعدكم بمزيد من الإنجاز... فكل عام والاتحاد الحر بخير ونماء وازهار.

سارة النعيمي  
نائب الرئيس لشؤون المرأة العاملة والطفولة



لوفكرنا في تدوين ما حققه الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين في العشر سنوات الماضية، فسيكون كتاباً معبراً عن جنود نذروا أنفسهم لتحقيق أهداف إنسانية وفق مصلحة وطنهم وعماله.. ولذلك فإن التهنئة على مرور عشر سنوات لا تستطيع التعبير عن تفاصيل ما تحققت فيها ولكنها تبقى الكلمة الأنسب في مثل هذا اليوم.. كل عام والاتحاد الحر بخير.

حمد السبيعي  
نائب الرئيس للتدريب والثقافة العمالية



أتقدم بعظيم التهنئة والتبريكات إلى كل عام ونقابي في مملكتنا الغالية بمناسبة احتفال الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بمرور عشر سنوات من عمره، وأحمد الله تعالى أنني كنت من بين هؤلاء الذين سعوا لتحقيق أهداف وضعت لمصلحة العمال ومصصلحة الوطن، وأشعر اليوم بالفخر بأن أكون مع الاتحاد الحر لنحتفل بعشر سنوات من الإنجازات.

خالد القوتي  
نائب الرئيس للمشاريع والأنشطة





لقاء مع صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه



## لقاء جلالة الملك المعظم.. لهظات لا تنسى



## الاتحاد الحر

مرت الحياة النقابية في مملكة البحرين بعدة محطات تاريخية، ولكن أبرز محطة والتي تعتبر النقطة الفاصلة بين العمل النقابي والسياسي، هي أحداث عام ٢٠١١م التي عصفت بمملكة البحرين تحت مسمى الربيع العربي والذي ظهرت حقيقته بأنه خريفاً أراد أن يزعزع أمن واستقرار الدول العربية، وكانت تلك المحطة هي مخاض ولادة الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.



قرارات الاتحاد السابق، والتي كانت سياسية في مضمونها وكيانها، ولم تنظر لمصلحة العمال، وخلال الاجتماع قرر أعضاء النقابة الانسحاب من الاتحاد السابق.

ويؤكد يوسف على أن الاتحاد السابق كان يدار من وراء الكواليس بأصابع جمعية سياسية أرادت أن تحقق مصالحها باستخدام قوة النقابات العمالية، وأرادت أن تضغط على الدولة بهؤلاء الذين يريدون العيش والكرامة ولا يرغبون في العمل السياسي أو الدخول في معارك ليس لهم فيها مصلحة مباشرة.

ولم تمض سوى ساعات قليلة حتى اتخذت نقابات أخرى نفس القرار وحذت حذو نقابة عمال جيبك، حيث قررت نقابة عمال ألبا الانسحاب أيضاً من الاتحاد السابق والإعلان عن رفض قراره بالإضراب، ثم جاءت بعدها نقابة المصرفيين البحرينية لتتأى بنفسها عن الصراع السياسي وسيطرة الجمعيات السياسية على قرار الاتحاد السابق.

وبدأت النقابات الثلاثة في عقد اجتماعات حول فكرة تأسيس اتحاد للنقابات الحرة التي لا تريد أن تكون تابعة لمؤسسات أو تيارات سياسية تؤثر على أهدافها السامية التي أنشئت من أجلها، لأن أولويات العمل النقابي هو الدفاع عن حقوق العمال وليس التدخل في الشأن السياسي للدولة واستغلال العمال في محاولة إحداث ضغوط على النظام.

واتفقت النقابات على تنظيم لجنة تحضيرية خاصة بالمؤتمر التأسيسي، وبدأت المشاورات تدخل حيز التنفيذ، ويقول عبدالله المعراج أحد النقيبين المؤسسين للاتحاد الحر، إن صعوبات كثيرة وتحديات واجهت النقيبين الراغبين في العمل النقابي الحر، عند طرح فكرة تأسيس اتحاد مواز، لكن الجميع كان يعمل بإخلاص وطني لتحقيق هذا الهدف، خاصة مع تنامي الشعور بالتدخلات الأجنبية في عمل النقابات بشكل غير مباشر.

وعلى الرغم من نشأة الاتحاد الحر بثلاث نقابات فقط، إلا أن نقيبين آخرين في مؤسسات اقتصادية وصناعية، لم يكونوا راضين عن الاتحاد السابق وما يجري في الشارع السياسي، وهؤلاء قرروا إنشاء نقابات موازية في مؤسساتهم تحت مسمى النقابات العمالية الحرة، وكان من ضمن هؤلاء نقيبين في شركات متنوعة، حيث قاموا بتأسيس النقابة الحرة لعمال بابكو والنقابة الوطنية لعمال باس، والنقابة الوطنية لعمال جارمكو.

ويقول النقيب حمد الذوايدي رئيس سابق لنقابة عمال جيبك ورئيس اللجنة التأسيسية للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، إن فكرة تأسيس اتحاد مواز كانت حاضرة ضمن اجتماعات

ثم جاءت أحداث فبراير ٢٠١١م وتدخل الاتحاد السابق فيها بشكل سافر، حيث أعلن الإضراب العام ضمن قرار للأمانة العامة اتخذته أغلبية الخمسة عشر عضواً، ودون الرجوع إلى المجلس المركزي في ذلك، ولم يكن هذا القرار إلا بتوجيه من قوى سياسية أرادت تحقيق مصالحها باستخدام العمال للضغط على الحكومة.

يتذكر الأستاذ يعقوب يوسف محمد والذي كان نائباً لرئيس نقابة عمال جيبك هذه اللحظة وذلك القرار، ويقول إن هذا الإعلان عن إضراب عام، لم يكن متوقعاً أو حتى ضمن خيارات أي نقابة من النقابات الأخرى، ولذلك كانت نقابة جيبك مستاءة من هذا القرار.

وعلى الفور طلب رئيس نقابة جيبك آنذاك اجتماعاً طارئاً للجمعية العمومية للنقابة، حيث تم عرض الأمر على الأعضاء وشرح فيه تبعات ما يمكن أن يحدث جراء الانجرار خلف

فقبل تلك الأحداث كانت النقابات العمالية منضوية تحت مظلة الاتحاد السابق، الذي كان يتحكم في مصير الحركة النقابية من خلال ١٥ عضو في أمانته العامة، يتخذون قرارات مصيرية يفترض أن تستوجب قبل اتخاذها اجتماعاً للجمعية العمومية لكي تحصل على الاعتمادية الشرعية، لكن هؤلاء الخمسة عشر تسلطوا على عمال البحرين بقراراتهم دون رجعة لأصحاب الشأن.



النقابة، وبدأنا في العمل عليها، حيث طرحت الفكرة في اجتماع مكون من عدة نقابات ذات صيت وقوى فاعله في القرارات العمالية البحرينية، وبعد الاتفاق على تكوين وإبراز الهوية الجديدة للاتحاد وأول مظاهر هذا الاتحاد هو الإبتعاد عن التبعية السياسية، وظهر الاتحاد الحر كبديل وطني وممثل حقيقي للعمال، بالرغم من الصعوبات التي واجهت ولادة الاتحاد الحر إلا أنه سعينا مع كافة الأخوة والأخوات من النقيبين والنقائيات بالعمل الجاد بضرورة إبعاد الحركة العمالية عن أي تجاذبات سياسية وذلك للحفاظ على سير عملية الإنتاج بالشركات والمؤسسات من جانب والحفاظ على المكتسبات العمالية من جانب آخر.

## الحر ممثل حقيقي للعمال

وبدأت النقابات العمالية تنضم إلى الاتحاد الحر واحدة تلوى الأخرى بعدما تبين لهم أنه ممثل حقيقي للعمال وبعيد كل البعد عن التجاذبات والمصالح السياسية التي كانت بعض الشخصيات تريد استغلال الحركة العمالية والنقابية في تحقيق مآرب غير وطنية وتحاول إفساد الحياة المجتمعية في البحرين وزعزعة الأمن والاستقرار فيها.

ومن ضمن النقابات التي كانت فريدة في نوعها وانضمت للاتحاد الحر، هي نقابة التربويين والتي تعتبر أول نقابة تضم عمالاً في الحكومة وآخرون في المدارس الخاصة، حيث توضح الأستاذة صفية شمسان رئيسة نقابة التربويين البحرينيين أن الإيمان بالعمل النقابي كان هو الوازع القوي لنقطة تحول جمعية التربويين إلى نقابة لأن تحقيق مصالح العمال من أساسيات العمل النقابي ولا تستطيع القيام به الجمعيات.

وأشارت شمسان إلى أول اجتماع مع الأستاذ يعقوب يوسف رئيس الاتحاد الحر للبدء في مشروع نقابة التربويين، حيث لم تكن لديه قناعة بالفكرة نظراً لوجود نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الحكومي، لكنه تفهم من خلال الاجتماعات أهمية وجود نقابة تمثل التربويين، وما جعلنا نقوم بتحليل قانون النقابات حيث تشير المادة الأولى في المرسوم بقانون رقم ٢٢ لقانون النقابات بالباب الأول الخاص بالأحكام العامة، وتعريف النقابات العمالية

النقابات الست التي حصلت على التصريح وهي النقابة الوطنية لعمال باس رغم الصعوبات التي واجهتها في استصدار تصاريح النقابة الجديدة.

ونوه سلمان بسرعة الاستجابة الحكومية لتأسيس الاتحاد الحر والذي حظي بمباركة رئيس الحكومة آنذاك المغفور له بإذن الله تعالى الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، ثم بدأ العمل على تشكيل المجلس التنفيذي للاتحاد الذي تكون من ١٥ عضو بحسب النظام الأساسي إضافة إلى تشكيل المجلس المركزي المتمثل عن عضوان من كل نقابة عضو أصيل والآخر احتياط .

## لقاء جلالة الملك المعظم.. لهظات لا تنسى

ولا ينسى الأستاذ يعقوب يوسف اللقاء السامي مع حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه حيث حظي أعضاء الاتحاد الحر بشرف السلام على جلالته، وقال يوسف وقفت أمام جلالة الملك المعظم وقمت بتعريف جلالته بأعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد الحر، ثم أقيمت كلمة الاتحاد أمام جلالته، ولا أنسى عبارات التشجيع والدعم من جلالته لنا والذي منحنا الحافز لكي نخدم وطننا بأقصى ما نملك من طاقة، وإلى أن حقق الاتحاد الحر إنجازات محلية وعربية ودولية.



## أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي



بدأت اللجنة التحضيرية لأعمال المؤتمر التأسيسي بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٢ عملها في قاعة المؤتمرات بفندق الخليج وعلى مدار يومين متتاليين، تم خلالها مناقشة النظام الأساسي والتصويت عليه في اليوم التالي، وقد حظي اجتماع اللجنة التحضيرية بحضور شخصيات نقابية بحرينية وأخرى من خارج البحرين لها ثقلها على الساحة العمالية، بالإضافة إلى شخصيات وطنية بارزة، حرصت على التواجد وتقديم الدعم للاتحاد الوليد.

ويذكر رئيس النقابة الحرة لعمال بابكوورئيس المؤتمر التأسيسي إضافة إلى رئيس المجلس المركزي لاحقاً الأخ سلطان سعيد كواليس عمل المؤتمر والتحضير له ودعوة النقابيين لشرح الفكرة والأهداف، حيث لاقت فكرة هذا الاتحاد الموازي تحديات تمثلت في كيفية الموافقة عليه وآليات عمله في الشارع العمالي، وماذا سيكون رأي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في هذا الأمر، والشرعية القانونية لإنشائه.

لكن سعيد يؤكد أنه على الرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهتنا إلا أنها كانت دافعاً للنقابيين الوطنيين للبحث عن سبل تأسيس الاتحاد وتفعيله ككيان واقعي ممثل حقيقي للعمال بمملكة البحرين، اليوم وبعد مضي عشرة أعوام يحتفل الاتحاد الحر بتكريم العمال المجدين الذين أمضوا وقتاً طويلاً في خدمة الوطن الغالي مملكة البحرين والذي نتمنى مزيداً من الصلاحيات

والتمثيل الحقيقي للاتحاد الحر لعمال البحرين في جميع الشؤون العمالية الداخلية والخارجية والمجالس النيابية والغرفة التجارية إضافة إلى وزارة العمل، كذلك نرجوا من المسؤولين في الدولة وفي وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية إضافة للقطاعين العام والخاص تسهيل كل ما من شأنه صالح للنقابات والنقابيين، حيث لازالت بعض الشركات والمؤسسات ضد تأسيس نقابة عمالية بمنشئتها، اليوم يعد إنجازاً فخوراً وعرس مبارك لمملكة البحرين وللاتحاد الحر وجميع عمال البحرين، تحيات مليئة بالحب والتقدير والاحترام المتبادل لكل العاملين والعاملات.

وتطرق الأمين العام للاتحاد الحر الأستاذ أسامة سلمان، إلى آخر مرحلة من مراحل التأسيس وانضمام آخر نقابة من



في مملكة البحرين الغالية، مؤكدة على أثره في التوعية العمالية بين النقابات وإدارات أرباب الأعمال وفي الشركات، وفتت إلى أن النقابة والعمل النقابي ليسا سوى همزة وصل بين إدارات الشركات والعمال فيها.

وقالت الأستاذة فاطمة فخرو وهي أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين وكموظفة ونقابية، فقد واجهت صعوبات كثيرة في بداية طريقي في النقابة ولم تكن الأرض النقابية مفروشة لي بالزهور والرياحين، ولكن بالصبر تذلت كافة الصعاب، وجاهدت لكي أوصول لأخواتي وإخواني العاملين في جميع النقابات المعلومات الصحيحة عن معنى (النقابة) وأكون لهم الأذان الصاغية وأسمع همومهم العمالية وأدلمهم لحقوقهم العمالية وحسب قوانين العمل وما لهم وما عليهم كعمال.

وأشارت فخرو إلى أن التعامل في بيئة العمل يعود بالفائدة على العمال والإدارة وينتج أرضية خصبة من الإنتاجية وبجودة عالية، ولا يمكن للإدارة الاستغناء عن الثروة الحقيقية المتمثلة في العمال، وأضافت لا يمكن أن يكون هناك عمل وعمال بدون (إدارة) فكل طرف يخدم الآخر بما يحقق المنفعة والمصلحة العامة، ليزدهر الوطن في عهد جلالة الملك المعظم الزاهر.

وأكدت النقابية فخرو أنها تعلمت الكثير عند مشاركتها في تأسيس النقابة الحرة لعمال بابكو، من فن التعامل مع جميع المستويات



الحر للتنظيم الداخلي وعضو مؤسس للنقابة الحرة لعمال بابكو إلى أن النقابة ولدت من رحم مشكلات أحداث عام ٢٠١١م وشهدت تحديات كثيرة عند التأسيس لكنها استطاعت تجاوز تلك التحديات وإثبات وجودها، وانضمت إلى الاتحاد الحر لتكون ضمن نقابات أخرى رفضت تسييس العمل النقابي لتحقيق مصالح فئوية.

وبمناسبة الذكرى العشرين على إصدار قانون النقابات العمالية والذكرى العاشرة على تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين رفعت الأستاذة فاطمة فخرو أسمى آيات الشكر والتقدير لجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه للموافقة على المرسوم الملكي الخاص بتعددية النقابات والاتحادات العمالية

التعددية النقابية وهو انشاء اتحاد عمالي يدافع عن مصالح العمال بعيداً عن تجاذبات القوى السياسية وصراعاتها في الساحة السياسية، حيث تم اتخاذ قرار الإنسحاب من عضوية الاتحاد المنتمية إليه آنذاك بعد فشل المحاولات الجادة من أجل صون المصالح العمالية بعيداً عن التجاذبات السياسية وتابع الحجيري بأن عمال الشركة كانوا واعين ومتفهمين بخطورة المرحلة التي من الممكن أن تسبب انقسامات داخ الصفوف العمالية ولكن كان القرار حازم بالإنسحاب، والمضي في بناء اتحاد عمالي جديد شامل لجميع العمال بمختلف انتمائاتهم وتوحدتهم المصالح العمالية.

وأضاف الحجيري وفي اللجنة التأسيسية للاتحاد الحر المكونة من عدد من النقابيين ممثلين عن نقابات لها تاريخ نقابي عريق بالحركة العمالية البحرينية، حيث وضعت الأهداف الأساسية للاتحاد الحر ومن ثم عملت على تجهيز اللبنة الأولى للنظام الأساسي للاتحاد الحر والذي تم التوافق عليه من كافة الأطراف المشاركة بالمؤتمر التأسيسي.

وختم الحجيري مثنياً الدور الوطني التي يتحلى به أعضاء النقابات العمالية المؤسسة للاتحاد الحر مقدرين بذلك حجم المسؤولية الوطنية التي تقع على عاتقهم في حملهم لعموم وتطلعات العمال بالمرحلة المقبلة من خلال تحليهم بالصبر والحزم للنقطة النوعية التي سيحدثها الاتحاد الحر وهو الحفاظ على حقوق ومكتسبات العمال وتوحيد صفوف العمال، حيث أن أبرز أهداف الاتحاد هو الوحدة العمالية والعدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات ونبد الطائفية والفئوية والعرقية بكل شكل من الأشكال. كما أشار النقابي بسيم الذوايدي نائب رئيس الاتحاد



بأنها تنظيم يشكل من عدد من العمال في منشأة أو قطاع معين أو نشاط محدد، ووقفنا عند كلمة قطاع معين وهذا يتضمن القطاع التربوي ويجوز لنا تأسيس النقابة إذ لم ينكر دخول العاملين في أي قطاع للعمل النقابي.

ومن هذا المنطلق أكدت رئيسة نقابة التربويين أن اللجنة بدأت في تأسيس النقابة بحسب القانون من المعلمين بالقطاع الخاص، وبعدها تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة بمزج العاملين بالقطاع الحكومي. وأكدت شمس أن وجود نقابة التربويين تحت مظلة الاتحاد الحر مثل لها السند الأكبر في عملها وتعزيز دعمها من شبكة النقابات الأخرى التي يضمها الاتحاد وتبادل الخبرات في أنشطة العمل النقابي، وقالت: نقابة التربويين خاضت العمل النقابي على المستويين الإقليمي والدولي أسوة بالاتحاد الحر، وأنهى في هذه المناسبة الاتحاد إتمامه ١٠ سنوات وأعرب عن فخري واعتزازي بأنني عضو في هذا الاتحاد العظيم، فمن خلاله انضمت النقابة لمنظمات عديدة خلال فترة قصيرة.

ودعت أن ينضم للاتحاد الحر نقابات جديدة من القطاع الحكومي في المرحلة القادمة لافتة إلى سريان قانون النقابات على العاملين المخاطبين في القانون الأهلي والعاملين المخاطبين في أحكام قانون ديوان الخدمة المدنية.

وأفاد ياسر عبد الله الحجيري عضو مؤسس للاتحاد الحر ورئيس نقابة عمال البنا بأن ولادة الاتحاد لم تكن سهلة خصوصاً بعد تشريع التعددية النقابية، فقد تم عقد عدد من الاجتماعات المكثفة لمجلس إدارة نقابة عمال البنا بهدف إيجاد الحلول المنطقية من أجل تحييد مصالح العمال من المصالح السياسية الانية، واتخذت النقابة قرار التي كانت تتبناه سابقاً وقيل تشريع







الحاليين والسابقين.

## إنجازات بآبادٍ وطنية

وقال يعقوب يوسف رئيس المجلس التنفيذي بأن إنجازات الاتحاد الحر لم تأت من فراغ، بل كانت بعد جهود مضاعفة بذلها أعضاء المجلس التنفيذي، فغند المقارنة بين تاريخ الاتحاد الحر وأعمار الاتحادات النظيرة وما قدمه الحر في تلك الفترة القصيرة من الزمن، فإن الاتحاد الحر يعتبر أسطورة نقابية بما حققه من إنجازات، فلم تتمكن مؤسسات أخرى عريقة ولها تاريخ ممتد لأكثر من ٤ عقود أن تنجز ما فعله الاتحاد الحر بفترة تعتبر وجيزة، ويكمن السر في هذا النجاح بأنه اعتمد على كوادر وطنية في الأساس، ومحبة للعمل النقابي بإخلاص، ووفية لقيادة مملكة البحرين.

وأضاف أصبح الاتحاد الحر اليوم هو الممثل الشرعي عن عمال البحرين، وسيمضي الاتحاد الحر قدماً في عقده الثاني من عمره ليواصل تمثيل مملكة البحرين وعمالتها في الداخل وعلى المستويين الإقليمي والدولي.



قوة جديدة للاتحاد الحر يستطيع من خلالها الدفاع عن حقوق العمال ضمن إطار تنظيمي حكومي، استطاع أن يفرضه على الشارع العمالي بإنجازاته التي حققها في فترة قصيرة جدا لم تتجاوز العشر سنوات.

## الحر وقضايا العمال في الحاضر والماضي والمستقبل

ولم تقتصر الإنجازات على الاتحاد وأعضائه، بل نظر الاتحاد الحر إلى قضية العمال والنقابيين السابقين، وقرر تأسيس مركز الحر للمتقاعدين البحرينيين ليحمل لواء تطلعات المتقاعدين في حياة كريمة ويدافع عن حقوقهم ومكتسباتهم من خلال مظلة الاتحاد الممثل للعمال، وليكون الاتحاد الحر ممثلاً حقيقياً للعمال

في قضية لا شأن لهم بها.

واليوم يضم الاتحاد الحر تحت مظلته أكثر من ٢٠ نقابة عمالية في أكبر وأعرق مؤسسات البحرين الاقتصادية، وبرز الاتحاد الحر على المستويين المحلي والدولي كمثل حقيقي لعمال مملكة البحرين، وحقق في هذا المسار إنجازات عديدة.

فقد فاز رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين الأستاذ يعقوب يوسف محمد بعضوية مجلس إدارة منظمة العمل العربية للدورة ٢٠٢١-٢٠٢٣، والذي يصنف كإنجاز كبير على صعيد العمل النقابي والعمالي لمملكة البحرين وللإتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، وتم انتخاب رئيس الاتحاد الحر نائباً لرئيس المجلس الرئاسي للاتحاد العالمي للنقابات (WFTU) خلال المؤتمر العام الأخير الثامن عشر للاتحاد العالمي للنقابات الذي جرى في العاصمة الإيطالية روما.

وحصل السيد أسامة سلمان حسن أمين السر العام بالاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين على منصب الأمين العام المساعد للعلاقات الدولية بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مع تكليفه بمسؤولية شئون الاعلام والنشر.

وشارك الاتحاد الحر لعدة سنوات في أعمال مؤتمر العمل للمنظمة الدولية وهو ما يؤكد الاعتراف الدولي به كمثل لعمال البحرين ونقاباتهم المنضوية تحت الاتحاد.

وللإتحاد الحر ممثلاً عن العمال في عدد من المجالس كمجلس إدارة هيئة التأمين الاجتماعي ومجلس صندوق العمل تمكين إضافة إلى مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل وهو ما أعطى



العمالية، حيث شاركت الكثير من المعلومات والثقافات العمالية، تحت مظلة الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، وبمساندة من رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين السيد يعقوب يوسف محمد وجميع أعضاء المجلس التنفيذي.

## ٢٠ نقابة في ١٠ سنوات:

لقد كرس الاتحاد الحر كل جهوده في تصحيح الصورة غير الصحيحة المأخوذة عن عمال مملكة البحرين في الخارج، فقد كانت الأحداث المؤسفة التي مرت بها مملكة البحرين في فبراير ومارس ٢٠١١م قد أثرت بشكل كبير على الحراك العمالي بمملكة البحرين، عبر استغلال البعض لمفهوم حرية التعبير ودمج الحراك العمالي في مملكة البحرين بمستتق السياسة التي أدخلت عمال البحرين بنفق مظلم، مما جعلهم يدفعون الثمن،







## موجز تاريخ الحركة النقابية في البحرين.. واقعها وآفاقها

المشروع الإصلاحي لجلالة الملك نقل الحركة النقابية نقلة نوعية

تاريخ الحركة النقابية العمالية البحرينية مشرف ضد الوجود البريطاني

الحركة النقابية كانت مختطفة لصالح تيار سياسي قبل أحداث

٢٠١١ وجاء الاتحاد الحر ليصحح الأوضاع

الاتحاد الحر حريص على أن يظل الاقتصاد الوطني ومرافقه عن التجاذبات السياسية

### لمحة تاريخية :

لم يخلو تاريخ البحرين القديم والحديث من حركات احتجاجية ضد الجور والظلم وللدفاع عن حقوق الفئات الكادحة والمعدومة سواء في عصر ما قبل النفط الاقطاعي ومصدري الرزق في البحر والزراعة وما كانت تشهده من أشنع أنواع الاستغلال حد السخرة، أو في عصر النفط البرجوازي حيث تأسس الدولة المدنية الحديثة بكل ما تحمل من تنوع إيجابي وتناقض سلمي بين من يملكون المال والقرار (السلطات والشركات الاستعمارية والفئات الاقطاعية التابعة لها) وبين من لا يملكون من فئات وطبقات الشعب المسحوقة.

بدأت أولى الإرهاسات قبل إضراب الغواصين عشرينات القرن الماضي (تاريخ غير متفق عليه) بل جذورها امتدت سنوات قبل ذلك كخلايا أولى تختمر في قاع مجتمعا رغم الفارق بين عمال البحر (الغواصين) وعمال الأرض (الفلاحين) عدا المهن الموسمية والأعمال المصاحبة لها.

ورغم عدم وجود مصطلح الإضراب بل يستعاض عنه بمصطلح محلي (مكجك) - أو كيان يدعو إليه أو يتبناه إلا إن تلك الوقفة الاحتجاجية شبه العفوية من قبل الغواصين بعدم قبولهم بعروض أصحاب السفن للدخول في موسم الصيد واستخراج اللؤلؤ وبشكل جماعي في بدايات القرن الماضي كانت الحافز للمؤرخين بإعطائها صفة المضربين عن العمل وهذا ما سجله مستشار حكومة البحرين بلجريف في كتابه (النسخة العربية ترجمة مهدي عبدالله) ثم مع انصهار عمال البحر والفلاحة في عمل موحد ذات طبيعة واحدة وفي موقع جغرافي واحد بمواجهة إدارة واحدة (شركة النفط البريطانية) بابكولها أنظمة وقوانين موحده، ومع نقل التجارب الاحتجاجية بينهما خاصة موضوع توريث الديون لدى عمال البحر لعدة أجيال ومثلها لدى الفلاحين الفقراء ومن أصحاب الأراضي الصغيرة من الفلاحين من الطبقة الوسطى التي أسقطت ملكيتها بإجراءات وأحكام تعسفية وبعضها زاجرة صاحبها أعمال عنف وتعديات متبادلة.

ورغم محاولات بلجريف سن قوانين عصرية ومدنية من خلال تأسيس مقومات الدولة المدنية الحديثة لعل أولها وأهمها فصل علاقة الحاكم المالية والعينية المباشرة بالرعية وإسقاط أنظمة الضريبة المالية أو العينية المباشرة والاستعاضة عنها بتأسيس دواوين للدولة وفق المدرسة الرأسمالية الغربية (كالجمارك و المالية والتجارة والتعليم والمحاكم والهجرة والجوازات والصحة العامة وغيرها) ناهيك عن القرارات الإدارية غير المتوافقة مع الإرادة والمصلحة الوطنية، إلا أن عمل بقايا الغواصين والفلاحين معاً ووقوع جميع العمال تحت طائلة الاستغلال البشع من قبل الشركات الاستعمارية وحدت أرادهم الوطنية والعمالية بعد أن توحدت همومهم السابقة واللاحقة لاكتشاف النفط لينخرط الجميع في مطالب ومحطات نضالية وكفاحية مشتركة مع تكوين طبقة جديدة منتجة للخيرات المادية ( الطبقة العاملة بمفهومها الكلاسيكي والاجتماعي) لتبرز وتصدر إلى المشهد الوطني في أول تحرك عمالي عام ١٩٢٨م مطالب في أول معاركها الطبقيّة وضمن مطالب معيشية أخرى بضرورة وجود نقابات عمالية تآطر نشاطهم وتمثلهم وتدافع عنهم، وبعد أن كبرت الطبقة العاملة الفتية عددياً وقوت عودها لعبت دوراً مهماً في تغيير موازين القوى المجتمعية لصالح انتفاضة ١٩٥٤ - ١٩٥٦م بعد أن اندمجت مع الحركة الوطنية التي قادتها هيئة الاتحاد الوطني آنذاك حيث استطاعت في هذا المنعطف التاريخي أن تنتزع مكسباً عمالياً هاماً بتأسيس اتحاد العمل البحريني والذي ضم الغالبية الساحقة من العمال والذي أدى بدوره عام ١٩٥٧م إلى قبول الحكومة بإصدار أول قانون عصري ومكتوب للعمل والذي نص على أحقية العمال في تشكيل نقاباتهم.. وبعد تراجع الحكومة عن تنفيذ بنود قانون العمل خاصة البنود المتعلقة بالتشكيل النقابي بعد محاكمة وتصفية قادة هيئة الاتحاد الوطني حيث بدأت الحركة العمالية تأسيس لجانها السرية واستطاعت أن تستقطب إليها العمال وقامت بأعداد الكوادر الجديدة والقوية لمعارك طبقية قادمة أثبتت وجودها في انتفاضة مارس ١٩٦٥م، ورغم

سياسة فرق تسد الاستعمارية إلا أن شعبنا وفي طبيعته الطبقة العاملة أثبتت بأن جميع مكوناتها (سنة وشيعة، عرب وعجم) كتلة وطنية متجانسة عبر انتفاضة مارس ١٩٦٥م المجيدة (أنظر مذكرات المحامي والنقابي محمد السيد يوسف حول يوميات انتفاضة مارس ١٩٦٥م) والتي بدأت من قلب بابكو كانتفاضة بدأت عمالية ثم هبت القوى السياسية الوطنية تساندها كقضية أرزاق ذات بعد وطني وإنساني بالصد من الشركة البريطانية الاستعمارية للنفط كقضية وطنية جامعة لمكونات الشعب كذلك في كل الفعاليات المطالبة ذات البعد الاجتماعي الوطني وحتى حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥م رغم ما ساد فترة الانفتاح الوطني الأول ١٩٧٢ - ١٩٧٥م من اندفاع عمالي أفضى إلى تأسيس أربع نقابات عمالية والعديد من اللجان النقابية في مواقع الإنتاج في تفعيل مواد قانون العمل الصادر عام ١٩٥٧م خاصة المواد المتعلقة بالنقابات والذي سمح لكل ٢١ عضواً في المنشأة الصناعية تأسيس نقابة وعمالية، كما قدمت الطبقة العاملة الكثير عبر العمل البرلماني وأقامت العديد من الفعاليات خاصة بمناسبة الأول من مايو عيد العمال العالمي عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥م وقدمت اللجان النقابية عبر تكتل الشعب اليساري مشروع قرار باعتبار الأول من مايو عيداً للعمال، وافقت عليه اللجنة القانونية إلا أن تحالف أصوات الحكومة آنذاك والذي كان دستور ١٩٧٢م يسمح له بالتصويت متحالفاً مع أصوات الكتلة الدينية بقيادة النائب عيسى قاسم، أفشلا هذا المشروع تحت شعار الوهابي : لا عيد في الإسلام إلا عيدين . راجع مجلة المسيرة ومضبطة الجلسة . استمرت الحركة العمالية بعد انتفاضة ١٩٦٥م في إعادة تنظيم نفسها في لجان عمالية سرية حيث قامت بتحركات عمالية عام ١٩٦٨م مطالبية بتشكيل النقابات كأداة تفاوضية وتمثيلية للعمال بمقابل إدارة الشركات الاستعمارية ونخص بالذكر إضراب عمال الكهرباء وطيران الخليج وما صاحبهما من عنف حكومي واستعماري.. واستمرت هذه المطالبات مع كل تحرك عمالي إلى أن أخذت الطبقة العاملة المبادرة التاريخية بتأسيس اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال والموظفين وأصاب المهن الحرة عام ١٩٧١م والتي وضعت على عاتقها كإطار وطني مهمة العمل على إطلاق الحريات النقابية والسماح بتشكيل التنظيمات النقابية حيث تقدمت بطلب الإشهار إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودخلت معها في مفاوضات طويلة لوضع أسس العمل النقابي.. إلا أن مصير تلك المفاوضات والمشاركين فيه انتهت إلى السجن.. فقامت اللجنة التأسيسية بتنظيم تحركات عمالية كبيرة في مارس ١٩٧٢م وقد حملت هذه التحركات القوية والمزدوجة (عمالية ووطنية) حملت الحكومة على الإعلان عن نيتها تشكيل

مجلس تأسيسي لصياغة الدستور يعقبه إجراء انتخابات عامة لمجلس وطني كأول هيئة تشريعية في تاريخ البحرين الحديث في ديسمبر ١٩٧٢م بعد إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨م نيتها بالانسحاب من شرق السويس.

في كل تلك الفترات كان الصراع الطبقي والتطور المجتمعي كان طبيعياً بين من يملكون الثروة والسلطة وبين من لا يملكون إلى عام ١٩٧٩م عام الثورة الإيرانية.. بمعنى إن الهبات الجماهيرية كانت عمالية تجمع جميع مكونات المجتمع والوطن ثم تأتي القوى السياسية لتجدة ومؤازرة النقابات والطبقة العاملة، حيث بدأت المفاهيم تتقلب وكذلك المطالب من مطلي ذات بعد وطني جامع إلى فتوي ذات بعد سياسي وبنفس طائفي.. يقول بسيوني في تقريره الشهير ص ٤٥ الفقرة ٨١: « لقد ساهمت الثورة الإسلامية في إيران في أن تتسبب في تحول ملموس للمشهد السياسي البحريني وحركاته الفاعلة، حيث تراجع دور القوى اليسارية والعلمانية والقومية التي قادت المعارضة في مواجهة الوجود البريطاني وكانت وراء المطالبات بالإصلاح الدستوري والسياسي، وبرز بالمقابل دور الحركات الإسلامية التي قادت المعارضة (١٠٥). يشهد على ذلك تزايد دور رجال الدين في الحياة السياسية وخاصة من علماء الشيعة، وشيوع استخدام الخطاب الديني واستغلال المنتديات لتعبئة الشعب لمساندة المطالب المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي (١٠٦-١٠٧).

استمر التمثيل النقابي في المنظمات الخارجية (العربية والدولية) بالتنسيق مع الحركة الوطنية رغم حل النقابات رسمياً ومحاولة إلغائها عملياً عبر ضرب وسجن وتشريد العديد من قيادات ولجان الداخل كذلك محاولات الحكومة آنذاك إقامة هياكل نقابية بديلة كانت صفراء وهزيلة تحت مسمى اللجان العمالية المشتركة ويقدم للخارج كبديل للنقابات وعن لجنة التنسيق بين اللجان والنقابات في الداخل بحجة عدم وجود الأخيرة وهذا خيار العمال. وقد استمرت النضالات العمالية ذات البعد المطلي في الداخل مباشرة عبر العديد من الوقفات الاحتجاجية وقدمت العديد من التضحيات وشكلت عشرات من اللجان العمالية السرية في مواقع الإنتاج طوال فترة أمن الدولة ومحكمته السيئة الصيت في الفترة الممتدة من ٢٢/٠٨/١٩٧٥م وحتى بدايات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك والذي أخرج البلد من عنق الزجاجة بعد توافق الإرادتين الشعبية والرسمية عبر التصويت الكبير على ميثاق العمل الوطني فبراير ٢٠٠١م.

شهدت تلك الفترة الكثير من الحراك النقابي والفعاليات المجتمعية ونخص بالذكر المسيرة الجماهيرية العمالية والتي نظمتها جمعية المنبر التقدمي بقيادة الشخصية التاريخية لهذا

أو تهديد أو تخوين لأنها ممارسات سلبية جربت وأثبتت فشلها الذريع.

وإزاء هذه المواقف السلبية انسحبت العديد من النقابات العمالية من مظلة الاتحاد السابق، ومع صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١م والذي فتح المجال واسعاً أمام التعددية النقابية فتعددت النقابات العمالية في الشركات والمؤسسات كواقع حال لا يمكن تجاوزه.. وعليه تداعت عدة فعاليات نقابية في يوليو ٢٠١٢م وذلك لتكوين اتحاد عمالي جديد تحت مسمى الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين كرافد نقابي حر ومستقل يخدم قضايا الشغيلة النقابية والعمالية حيث أقرت اللجنة التحضيرية مسودة النظام الأساسي للاتحاد ودعت إلى عقد المؤتمر التأسيسي يوم الأربعاء الموافق ١٨/٠٧/٢٠١٢م وذلك لوضع الحركة النقابية مرة أخرى على عجلة التمثيل الصحيح للحركة العمالية الحرة والمستقلة عن كافة الأطراف.

**وتتلخص أهدافه في:** الدفاع عن حقوق الشغيلة عامة باعتباره جزءاً من الحركة العمالية العالمية ويناضل من أجل توحيد الشغيلة على أسس طبقية ومن أجل مصالح المجتمع التي تتلخص في توفير الحرية النقابية والاقتصادية والرفاه الاجتماعي بعيداً عن تدخلات الأطراف السياسية وتجاذباتها واضعاً نصب عينيه مسألة الأمن الاجتماعي والاقتصادي عبر الاستقرار والتطور الاجتماعي / الاقتصادي وأبعاد الاقتصاد الوطني ومرافقه عن التجاذبات السياسية عبر اللحمة الوطنية التي هي حجر الزاوية في المشروع الاصلاحى لجلالة الملك وإن التقسيم والتشطير الطائفي للمجتمع البحريني هو ثمرة سياسات أجنبية تهدف إلى اقسام البحرين في صراعات ثانوية تمزق الوطن ونسيجه الوطني والوحدة الوطنية التي هي حجر الزاوية في النضال التراكمي عبر تقسيمات مفتعلة ومفروضة على جماهير الكادحين وعموم المجتمع البحريني بهدف تشويه وحرف الصراع الطبقي الازلي والتاريخي كمحرك للتاريخ.

الآسيوية الفقيرة وهي التي تعيش حالة الاستغلال البشعة كباقي العمال في حين لا يتم حتى التحرش بأي مسؤول أو مهندس من أصحاب البشرة البيضاء أو الحمراء وهي التي تنفذ سياسات شركاتها الأجنبية الجشعة واستغلالها البشع للعمال ولموارد الوطن شبه المجانية منذ زمن الاستعمار وحتى اليوم كخبراء البنوك الأجنبية ومدراءها مثلاً؟؟؟ البعض يتبرع بالإجابة بأن تلك الأعمال من صنع أجهزة مشبوهة ولها مساعي تضليلية ولو افترضنا جدلاً صحة ذلك، لماذا لا يتم إدانة تلك الأفعال بغض النظر عن فاعلها؟؟؟

### آفاق الحركة النقابية:

تعيش الحركة النقابية تبعات أخطاء الماضي وبعضها مكررة وما الأحداث المؤسفة التي تسببت بها مواقف قيادة الاتحاد السابق المثيرة للجدل والانقسام سوى قمة جبل الاخطاء واصلة تلك القيادة وضعاً لا تحسد عليه فقد أضحت خاسرة الحال وأسيرة الاحداث مشتتة التركيز.. منقسمة على ذاتها.. فاقدة البوصلة الطبقيّة.. فاقدة المبادرة العمالية.. مقدمة الاولويات الثانوية كالحوار الاجتماعي والتفاوض المجتمعي (كأجندات شبه سياسية) على أصل الصراعات الطبقي مركزة جهودها على ملف واحد - ملف المفصولين - دون الملفات الأخرى وبتوظيف سياسي ضد الجميع (الدولة، المجتمع الفئات المهنية والنقابات العمالية المختلفة معهم في التوجهات).. أما مراهنة بعض الجهات حتى الرسمية كوزارة العمل لإعطائهم فرصة المراجعة والتصحيح من الداخل فقد باءت بالفشل بعد مؤتمره العام لان فاقد الشيء لا يعطيه.

ويمكن القول بأن ادخالها للمنظمات الدولية (الحقوقية والنقابية) المتعددة على خط الازمة الداخلية لتدويل الخلافات المحلية بدل حلها وطنياً يزيد الاوضاع الداخلية توتراً ولا يساعد على انتاج الحل أو يكون جزءاً من الحل بل جزءاً من المشكلة والجميع خاصة المفصولين يرون بأن واقع الحركة النقابية واقع مأزوم ولا منتصر فيه بل مهزوم. مشتت وممزق كالمجتمع البحريني حيث مازال مرتهنأ لقوى سياسية ودينية طائفية غير نقابية.

إن الاتكاء على مؤتمر شكلي غير مستوفي شروطه الموضوعية والقانونية مصيره الفشل ويكمن الحل في البحث عن بدائل واقعية ومتاحة ذات أبعاد وطنية والحاجة ملحة لتغيير الأفكار ناهيك عن الأفراد عدا عن أعمال النقد والنقد الذاتي عبر وقفة مراجعة عميقة أساسها سياسة التراجع المنظم والقبول بالتعددية في جميع المجالات قولاً وفعلاً والتصالح مع المجتمع عبر البحث عن المشتركات مع شركاء الوطن دون إقصاء أو إملاء

كلها بين من يملكون المال والجاه (السلطة/القرار) وبين من لا يملكون ذلك، سوى بيع قوة عملهم(زنودهم/أفكارهم التي تنتج فائض القيمة لجميع عمليات الربح أو المرابحة)، اليوم في البحرين الصراع مشوه أخذاً بعداً غير طبيعياً وغير وطنياً في شكل صراع مشوه ذات منحى طائفي وكما حصل ويحصل في بعض البلدان يتم تقديم الصراع الثانوي على الصراع الأساسي الطبقي والذي هو أصل كل الصراعات في التاريخ القريب والبعيد منذ صراع الأخوين هايبيل وقابيل وما يجري عندنا هو صراع مشوه بل ومنسد بين العامل السنوي والعامل الشيعي من أجل استمرار استغلال الإثنيين وإلهائهما كلاً ببيع الآخر.

لقد تم ومازال حتى اليوم يتم استغلال أحداث البحرين ٢٠١١م العاصفة حيث تم توظيف العديد من القطاعات المهنية بضمنهم الحركة النقابية والعمالية إجمالاً وقذفه في وجه المدفع كي يكون حائط الصد الأول الحامي للجمعيات السياسية ولقياداتها وأجنداتها السياسية في إضراب غير متوافق عليه ومتعارض مع جميع المعايير المطالبة والعمالية متجاوزاً تقاليد الحركة النقابية في جماعية صنع واتخاذ القرار تحت مظلة الوطنية والأممية الجامعة.

الاتحاد السابق ونقابات عديدة وجمعيات مهنية وغيرها كمؤسسات مجتمع مدني تم تسييسها واختطافها من قبل قوى دينية طائفية كي تكون رأس الحربة في حربهم مع الدولة وقد سهلت لهم بعض الأطراف في الدولة ذلك بقصد أو دون قصد خاصة أطراف معينة عرفت بتشدها الفكري والديني في جميع المناحي وبعضها الآخر تبوأت مناصب رسمية رفيعة، ولكن سهامهم طاشت ووصلت حد التصادم مع المجتمع كل المجتمع المدني التعددي الحدائي حتى وإن زعموا سعيهم نحو حقوق الشغيلة عبر المطالب الديمقراطية وبالآليات السلمية، فكيف لنقابة أو اتحاد أو حزب أو طائفة سياسية تسعى وتطالب بالديمقراطية وهي ليست ديمقراطية في منشأها وفكرها وممارساتها بل عكس ذلك تماماً، حيث تكثف وتختزل قرار الأمة/الطبقة المسحوقة ومصيرها في يد مرجع ديني أو قانوني أو سياسي واحد في تعارض مع جوهر الديمقراطية ومبدأ جماعية صنع واتخاذ القرار.. أما الحديث عن سلمية التحركات فيكشفها التعديت المتكررة على العمالة الآسيوية التي لا حول ولا قوة لها رغم تدخل سفاراتها لاحقاً حينما وصلت التعديت إلى القتل دون أن يرف جفنأ لغالبية النقابات أو الاتحاد السابق بإدانة مثل هذا السلوك الشائن والمتعارض مع المبدأ الاممي في الدفاع عن العمال أينما كانوا بغض النظر عن جنسيتها وجنسها ولكن السؤال الذي يفرض نفسه لماذا يتم الاعتداء على العمالة

التيار أحمد الذوادي في الأول من مايو ٢٠٠٢م من أمام مبنى إدارة الهجرة والجوازات إلى مبنى الأمم المتحدة مطالبين باعتبار الأول من مايو عيداً للعمال وكذلك إصدار قانون عصري للنقابات العمالية حيث وصل صوت العمال لصانعي القرار حيث تفضل جلالة الملك وعبر مرسومين باعتبار الأول من مايو عيداً للعمال تعطل فيه جميع الهيئات الرسمية والأهلية، وقانون النقابات العمالية رقم ٢٣ والصادر بتاريخ ٢٤/٠٩/٢٠٠٢م. بدخول عهد الميثاق والعمل البرلماني السياسي الحزبي الاحترافي، انتقلت الحركة النقابية مرة ثانية إلى وضعها الطبيعي عبر العمل العلني والرسمي بتأسيس عشرات النقابات ومؤسسات المجتمع المدني وألقت هذه المرحلة مهام جسيمة على الحركة النقابية تمثلت في حفظ وصيانة هذه المكتسبات وتعميقها لتأخذ دورها الطبيعي والريادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن معوقات الماضي والأجندات السياسية أعاقت ذلك خاصة ثنائية المشاركة والمقاطعة في برلمان ٢٠٠٢م، وفي الفصل التشريعي الثاني ٢٠٠٦م انتفت تلك الثنائية إلا أن الأجندات السياسية بقيت هي الطاغية خاصة سياسة الإقصاء والاستحواذ الحزبي مما أعاقت توسيع قاعدة الحركة العمالية وتوحيدها وطفى التسييس الصارخ على جميع الملفات وجرى الانفراد بالقرار النقابي وإيجاد مرجعيات غير نقابية للعمل النقابي مما أوصل الجميع إلى طريق مسدود بانتهت وظهرت بشكل جلي في مؤتمرات الاتحاد السابق لنقابات عمال البحرين وتكوين أطره القيادية مما اثر مباشرة على تحديد مواقفه من الأحداث خاصة السياسية منها أثبتتها أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١م.

### واقع الحركة النقابية وآفاقها:

أحداث فبراير /مارس ٢٠١١م كانت رهيبه وعصفت بالإنجازات السابقة والتاريخ سوف يفصل كم الخسائر وهامش الريح شبه المعدوم، ومن الشجاعة على من أقدم على تلك الخطوات المتطرفة وساق العمال محرقة التصادم في معركة سياسية غير متكافئة وليست للنقابات ناقة فيها أو بغير، عليهم التحلي بالشجاعة لإقرار مسؤوليتهم عن ذلك خاصة الإضراب العام غير المتفق عليه (على دفعتين) وتداعيات الأحداث المستمرة لغاية اليوم بضمنه التعديت على الممتلكات الخاصة والعامة خاصة أملاك الدولة والقطاع الخاص خاصة البنوك وأجهزة الصراف الآلي والتي لا تؤدي إلى استحصال الحقوق المشروعة للمستخدمين في هذا القطاع بل تضرهم.

في المنعطفات السياسية الحادة يتم استغلال بل توظيف كل أوراق الضغط الممكنة في الصراع الطبقي والذي هو أصل الصراعات

## ملتقى المرأة الخليجية العاملة



## قانون النقابات العمالية

صدر قانون النقابات العمالية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ في ظل التحول الديمقراطي الذي شهدته مملكة البحرين بداية الألفية الجديدة مع انطلاق مشروع ميثاق العمل الوطني وعودة الحياة الدستورية والنيابية، وقد شهدت هذه الفترة العديد من القوانين التي تصب في تكريس وتنظيم واقع سياسي وحقوقى جديد كالقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون انتخاب مجلسي الشورى والنواب، وقانون الصحافة والنشر وقانون المحكمة الدستورية.

وقد كرس قانون النقابات العمالية مجموعة من المبادئ تمثل أرقى الحقوق النقابية والتي لا بد من الإشادة بها والتمسك بنصوصها ومضمونها ولعل من أهمها ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون بتمتع المنظمات النقابية العمالية بالشخصية الاعتبارية المستقلة وذلك من تاريخ ايداع أوراق تكوينها لدى الوزارة، وبالتالي تقرر بموجب قانون النقابات العمالية حق العمال في تكوين منظماتهم النقابية دون إذن مسبق ومن دون تفرقة أو تمييز بين العمال بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية، ولم يعط القانون الجهة الإدارية المختصة سلطة التقدير أو رفض تسجيل المنظمة النقابية ذلك لأن مبدأ الحرية النقابية قد يتحول الى كلمات دون معنى إذا اقترنت تأسيس النقابة بالحصول على إذن مسبق أو تم تخويل الجهة الإدارية المختصة سلطة تقديرية في منح الترخيص بإنشاء نقابة ما أو رفضه، كما يجب الملاحظة أن هذا الحق مرتبط بحق التعددية النقابية حيث لا يجوز تحديد حق العمال في تكوين نقابة واحدة على مستوى المهنة أو نشاط محدد أو قطاع معين وأن مسألة تكوين نقابة أخرى غير النقابة القائمة متروك لتقرير العمال لذلك إذا وجدوا أن في ذلك حماية لمصالحهم، وهذا ما تكرر في التعديلات التي لحقت بقانون النقابات العمالية.

كذلك من المبادئ التي يُشار لها بالبنان تكريس قانون النقابات العمالية في مادته السابعة عشر لمبدأ الحل القضائي بدلاً من الحل الإداري حيث نصت هذه المادة على أنه يكون حل المنظمات النقابية العمالية ومجالس إدارتها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في نظامها الأساسي، أو بناءً على حكم قضائي. وهذا النص يتماشى مع المادة الرابعة من الاتفاقية رقم (٨٧) التي تنص على أن حل المنظمات النقابية أو وقف نشاطها لا يجوز للسلطة الإدارية وإنما يكون من اختصاص السلطة القضائية.

إلا أن الأهم من النصوص المنظمة للحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية هي تطبيق روح هذا النصوص وابداء التعاون والمرونة في التعامل مع المنظمات النقابية لذلك لا بد من نقاش جدي بعد مرور هذه السنوات في اجراء تعديلات تعزز الحريات النقابية لاسيما مع الخبرة والنضج الذي تتمتع به الحركة العمالية والنقابية في مملكة البحرين ومن ذلك على سبيل المثال: اجراء تعديلات قانونية على نحو يلزم المنشآت بتوفير مقر لائق للنقابات لكي تتمكن من ادارة العمل اليومي وتلتقي فيها مجالس

الادارة مع منتسبيها، و تقييم الفعاليات والندوات وورش فيها، إضافة إلى الزام المنشآت بتقديم التسهيلات اللازمة لكي تستحصل النقابات العمالية رسوم الإشتراك والعضوية من خلال آلية الأستقطاع الشهري المباشر من راتب العامل توفيراً للوقت والجهد.

تقرير عقوبة جنائية إذا ثبت قيام صاحب العمل بالتمييز ضد العمال بسبب ممارستهم لنشاطهم النقابي أو اذا تعمد عرفلته او خالف قواعد التفرغ النقابي وذلك بدلاً من الإكتفاء بعقوبة الغرامة الواردة في المادة الثالثة من قانون النقابات العمالية.

تخفيف قيود الأضراب الواردة في المادة (٢١) من قانون النقابات العمالية، وتقليل عدد المنشآت الحيوية المحظور فيها تنظيم الأضراب العمالية الواردة في قرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ الى الحد الأدنى واللازم مع تقرير ضمانات خاصة لكي لا يضطرب سير الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين، أو يتأثر الأقتصاد الوطني بتداعيات ذلك.

وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الدفاع على مصالح العمال تتطلب وسائل تدعمها لتحقيق ذلك ومنها حق الأضراب الذي كان الأعتراف به صريحاً في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإنضمام الى الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالحق النقابي والتي أقرها مؤتمر العمل الدولي وأبرزها الاتفاقية الدولية رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والاتفاقية رقم (٩٨) لسنة ١٩٤٩ بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

تقرير حق تأسيس المنظمات النقابية لموظفي القطاع العام أسوة بموظفي القطاع الخاص بدلاً من مجرد الإنضمام الى النقابات التي تؤسسها الفئات الأخرى المخاطبين بأحكام القانون البحري، القطاع الأهلي أو العاملين المخاطبين بأحكام القانون البحري، وذلك تماشياً مع المادة (٨) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي انضمت له مملكة البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ والذي لم يُفرق بين العاملين في القطاع الخاص والعاملين في الحكومة، ويُستثنى من ذلك - بطبيعة الحال- رجال الشرطة والقوات المسلحة حيث نصت المادة التاسعة من الاتفاقية رقم (٨٧) على أن القوانين الوطنية تحدد مدى انطباق هذه الحقوق على بعض الفئات الخاصة.





مشاركات الاتحاد الفارجية

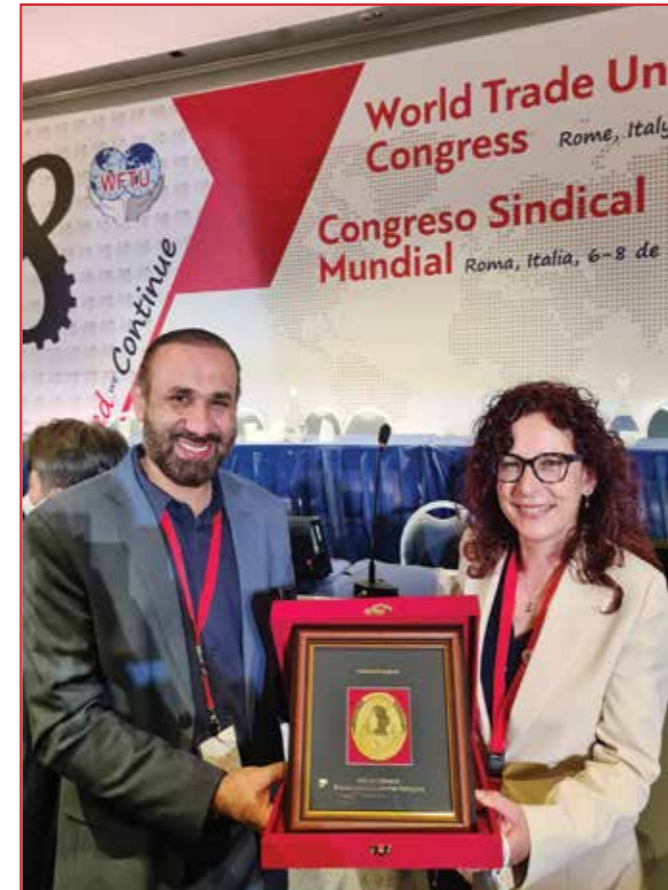


معلمة الحر لمكافحة سرطان الثدي









## كلمة



## نائب رئيس الاتحاد لشؤون الإعلام والعلاقات العامة

## الاتحاد الحر .. ومرور عقد من الزمن

نحتفل اليوم بذكرى مناسبتان مهمتان في تاريخ الحركة العمالية بمملكة البحرين الأولى وهي مرور عشر أعوام على تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين والثانية هي الذكرى العشرون على إصدار قانون النقابات العمالية بمملكة البحرين، حيث لكل مناسبة لها حكاية ولكل حكاية نقطة بداية ولكل بداية ظروف خاصة عادة ما تكون صعبة.

حينما نستذكر العام ٢٠٠٢ وفي شهر سبتمبر تحديداً كان عمال البحرين مقبلين على نقلة نوعية مفصلية في الحراك العمالي العلني المشروع من خلال إصدار قانون النقابات العمالية وهو أحد أعمدة مشروع جلالة الملك المعظم الإصلاحي والذي ارسى من خلاله قواعد العمل النقابي المشروع بمملكة البحرين و ساهم جنباً إلى جنب قانون العمل بالقطاع الأهلي في تنظيم العلاقة بيئة العمل بين صاحب العمل وبين الطبقة العاملة، ودفع بعجلة التقدم والتنمية إلى الأمام ماضون إلى مستقبل مشرق لمملكتنا الحبيبة.

وبالرغم من كل ما تحقق من نهوض بالحركة العمالية والنقابية بمملكة البحرين من خلال إصدار القانون لينظم عمل ممثلي العمال إلا أنه يحتاج إلى تطوير يواكب المرحلة الراهنة والمستقبلية، وبعد مرور عشرون عام تحتاج بعض البنود لمراجعة لأجل أن تكون ملائمة ومواكبة للمرحلة، حيث أن القانون صدر بوقت لايسمح بوجود تعددية نقابية بالمنشأة الواحدة، كما وأن قانون التعددية النقابية صدر في العام ٢٠١٢م ولم يتم تطوير قانون النقابات العمالية وظل على حاله منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، حيث نطالب بزيادة مساحة حرية النقابيين وإلزام أرباب العمل بضرورة إحترام التمثيل النقابي بالمنشأة، وعدم التضيق على تحركات النقابيين ويجب أن يكون هناك إستقلالية في العمل وعدم تدخل إدارات الشركات في شؤون النقابات بل يجب أن يكون على العكس وجود تعاون مستمر لأجل المصلحة المشتركة إضافة انه يجب أن يكون هناك إيمان داخلي بأهمية وجود تمثيل نقابي للعمال لدى أرباب العمل وأن وجوده هو لتطوير بيئة العمل لا لتعطيلها كما هو سائد لدى بعض من اصحاب العمل وممثليهم، أسوة بقانون العمل في القطاع الأهلي وقانون الخدمة المدنية الذين تم تطويرهما بحيث أصبحا يتواءما مع المرحلة الراهنة والمقبلة.

كما نجد مطالبتنا بأن يتم إصدار قانون يسمح بوجود تمثيل نقابي بالقطاع العام وذلك لأهمية تمثيل العمال بهذا القطاع المهم والحيوي لكي تكتمل الصورة ويكون العمل النقابي يغطي كافة عمال البحرين.

والمناسبة الأخرى التي نحتفل بها هي الذكرى العاشرة على تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، أنه ليوم عظيم من أيام العمل النقابي في تاريخ مملكة البحرين .. إنه يوم إعلان تأسيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، الذي ولد عملاقاً وكافح من أجل قضية وطن، عندما حاول آخرون استغلال قوة العمال في مكاسب سياسية، اليوم نحتفل بهذا الكيان العظيم بمناسبة إكماله العقد الأول إذ نرفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه أسمى آيات التهنئة والتبريكات بهذه المناسبة التاريخية، وندعو الله عز وجل أن يستمر الاتحاد دائماً في تحقيق الإنجازات الوطنية مدافعاً عن عمال البحرين وأن يساهم في تنمية وإزدهار مملكتنا الغالية تحت ظل قيادتنا الحكيمة.

عبدالله المعراج

نائب الرئيس للإعلام والعلاقات العامة  
الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين



يتقدم الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين  
بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك  
**حمد بن عيسى آل خليفة**  
عاهل البلاد المعظم وحفظه الله ورعاه

وإلى صاحب السمو الملكي الأمير  
**سلمان بن حمد آل خليفة**  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وحفظه الله ورعاه  
على الرعاية الملكية لهفل تكريم العمال المتميزين  
سائلين المولى عز وجل أن يحفظ القيادة الحكيمة  
ويسدد على طريق الحق والخير فطاهما

# Empowering Industry Transformation with Sustainable Practices

We are committed to sustainable value creation through innovation and invention, to deliver lasting impact with our solutions, safe practices and social responsibility.

